تحرك عاجل

الحكم بالإعدام على مسؤولين من عهد القذافي

قضت محكمة ليبية بإعدام تسعة رجال كانوا من بين كبار المسؤولين في نظام العقيد معمر القذافي، ومن بينهم ابنه سيف الإسلام ورئيس المخابرات العسكرية عبد الله السنوسي. وقد شابت محاكمة الرجال التسعة عيوب جسيمة.

واستمرت المحاكمة، التي عُرِفَت في ليبيا باسم محاكمة "رموز النظام السابق"، من 24 مارس/آذار 2014 حتى 21 مايو/أيار 2015. وصدرت الأحكام في 28 يوليو/تموز. وقد اتُّهِمَ سيف الإسلام القذافي، وعبد الله السنوسي، و35 مسؤولاً سابقاً آخر، من بينهم دبلوماسيون، ووزراء، وبعض أعضاء الأجهزة الأمنية بارتكاب عدة جرائم خلال انتفاضة عام 2011 التي أطاحت بالعقيد القذافي والصراع الذي أعقبها، من بينها القصف بلا تمييز، والتحريض على الاغتصاب، وإصدار الأوامر بإطلاق النار على المتظاهرين، وتجنيد مرتزقة وتسليحهم، والقيام بأعمال تخريب. ونتيجة لتجدد العنف باتت ليبيا الآن مقسمةً بين حكومتين منفصلتين، وقالت وزارة العدل في الحكومة المعترف بها دولياً إنها لن تعترف بقرار المحكمة.

ومن بين المسؤولين السابقين الذين حُكِمَ عليهم بالإعدام رئيس الوزراء البغدادي المحمودي، وآمر الحرس الثوري منصور ضو، ورئيس جهاز الأمن الخارجي أبو زيد دوردة، ورئيس فرع جهاز الأمن الداخلي في طرابلس ميلاد سالم دامان، والعميد منذر مختار الغنيمي، والعقيد عبد الحميد عمار وحيدة عامر الضابط بإدارة المخابرات العسكرية، وعويدات غندور النوبي أبوصوفة عضو هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة طرابلس. وحُكِمَ على 23 آخرين بعقوبات تتراوح بين السجن خمس سنوات والسجن المؤبد. وبُرِّئَ أربعة متهمين وأُحِيل شخص واحد إلى مصحة عقلية دون أن يُحكَم عليه. ومن المتوقع أن يطعن المدانون في الأحكام أمام غرفة النقض في المحكمة العليا الليبية.

وشابت الإجراءات ضد الرجال التسعة عيوب جسيمة خلال مرحلة التحقيق وفي المحاكمة. ومن بينها، بوجه خاص، تقاعس السلطات عن ضمان حق المتهمين في اتباع الإجراءات الواجبة، بما في ذلك حقهم في الاستعانة بمحامين، وفي التزام الصمت، وفي إبلاغهم على وجه السرعة بالتهم الموجهة إليهم، وفي حضور المحاكمة. وفي بعض الحالات حُبِسَ

المتهمون في أماكن احتجاز غير رسمية واحتُجِزوا بمعزل عن العالم الخارجي لفترات مطولة. ولم تحقق السلطات كذلك في زعم محامي الدفاع أن المتهمين تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

يُرجَى الكتابة فوراً بالعربية، أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية

لحث السلطات الليبية على إلغاء كل أحكام الإعدام التي صدرت على المسؤولين السابقين التسعة والأمر بإعادة محاكمة كل من أُدِينوا، دون تطبيق عقوبة الإعدام.

ودعوتها إلى أن تعلن على الفور وقفاً رسمياً لتنفيذ أحكام الإعدام، كخطوة أولى نحو إلغاء تلك العقوبة.

وحثها على إصدار الأمر بإجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة في كل مزاعم التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة.

يُرجَى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل يوم 11 سبتمبر/أيلول 2015 إلى:

وزير العدل

مصطفى القليب

حكومة الإنقاذ الوطني

طرابلس

ليبيا

فاكس: 4805427 21 218+

البريد الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني: secretary@aladel.gov.ly

طريقة المخاطبة: فخامتكم

وزير العدل

المبروك قريرة

الحكومة الليبية المؤقتة

البيضاء، ليبيا

فاكس: رقم الفاكس

البريد الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني: info@aladelly.com

طريقة المخاطبة: فخامتكم

وأن ترسلوا نسخاً إلى النائب العام

السيد إبراهيم بشيرة

مكتب النائب العام

مجمع المحاكم

طرابلس، ليبيا

فاكس: 33607951 21 218+
البريد الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني: INFO@LAGO.LY

وابعثوا كذلك بنسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين الليبيين المعتمدين لدى بلدانكم. ويُرجَى إدخال العناوين الدبلوماسية التالية:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة طريقة المخاطبة

يُرجَى التشاور مع فرع بلدكم إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور.

تحرك عاجل

الحكم بالإعدام على مسؤولين من عهد القذافي

معلومات إضافية

حُرِمَ كثير من بين السبعة والثلاثين متهماً في محاكمة "رموز النظام السابق" من الحق في الاستعانة بمحامين، والتزام الصمت، وإبلاغهم على الفور بالتهم الموجهة إليهم، وحضور المحاكمة. واحتُجِزَ بعضهم بمعزل عن العالم الخارجي وفي أماكن احتجاز غير رسمية لفترات مطولة.

وحوكم سيف الإسلام القذافي المحتجز لدى ميليشيا مرتبطة بالدولة في الزنتان غيابياً في واقع الأمر. فقد حوكم، هو وسبعة آخرون محتجزون في مصراتة، عن طريق دائرة تلفزيونية مغلقة. وكان من الصعب عليهم في بعض الأحيان متابعة الإجراءات بسبب ضعف الإرسال في الدائرة عن طريق القمر الصناعي. ولم يظهر سيف الإسلام القذافي عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة إلا في أربع من بين 24 جلسة، وكف عن الظهور تماماً بعد بدء الصراع في غرب ليبيا في 2014، والذي انتهى بطرد ميليشيا الزنتان من طرابلس على أيدي منافسيها. وقد دأبت منظمة العفو الدولية منذ أمد طويل على الدعوة إلى تسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت مذكرة بالقبض عليه ما زالت سارية المفعول. ولم يكن منذر الغنيمي، وهو من كبار ضباط الشرطة السابقين، حاضراً خلال كثير من جلسات المحاكمة، حيث كان محتجزاً في منشأة غير رسمية في قاعدة معيتيقة الجوية التي تسيطر عليها إحدى الميليشيات.

وقال أغلب المحامين في المحكمة وفي تصريحات لمنظمة العفو الدولية إنهم لم يتمكنوا من زيارة موكليهم على انفراد في سجن الهضبة، وهو سجن ذو إجراءات أمنية مشددة يُحتَجَز به كثير من المسؤولين السابقين في عهد القذافي والموالين له، برغم حصولهم على تصريح بذلك من النيابة. وأفادوا كذلك بمقابلة صعوبات في الوصول إلى المواد الخاصة بالقضية التي جمعها الادعاء على مدى 22 شهراً وتتألف من آلاف الوثائق، ومن بينها إفادات زهاء 240 شاهداً. وحُرِمَ أغلب المتهمين من الاستعانة بمحامين عندما اعتُقِلوا. واستُجوِبَ معظمهم قبل أن يُخصَّصَ لهم محام ودون حضور محام، برغم الضمانات التي يكفلها القانون الليبي. وغُيِّرَ محامو بعض المتهمين، ومن بينهم عبد الله السنوسي وأبو زيد دوردة، خلال المحاكمة في

غمرة مزاعم تفيد بأنهم تعرضوا للمضايقة والترهيب. ووجدت أسرة عبد الله السنوسي صعوبة في العثور على محام مستعد لتمثيله، وعُيّنَ له أخيراً محام خاص قبل بضعة أيام من الجلسة الثانية للمحاكمة. غير أن محاميه استقال خلال الجلسة لأسباب طبية وأسباب أخرى. وقال أبو زيد دوردة إن اثنين من محاميه تخليا عن القضية بسبب تعرضهما لتهديدات، ومُنِعَ محام ثالث من تمثيله.

وشكا عدة متهمين بخصوص تعرضهم للتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة. وجُرِحَ أبو زيد دوردة، رئيس جهاز الأمن الخارجي السابق، بعد أن سقط من الطابق الثاني لمبنى خلال التحقيق معه في ظروف لم يُجرَ تحقيق كامل فيها حتى الآن. وفي فبراير/شباط 2015، قال عبد الله السنوسي إنه احتُجِزَ رهن الحبس الانفرادي سنتين ونصف السنة. وزعم البغدادي المحمودي في الجلسة الأخيرة للمحاكمة يوم 20 مايو/أيار 2015 أنه تعرض للتعذيب لكن القاضي رفض مزاعمه.

ويقضي القانون الليبي بأن تراجع غرفة النقض في المحكمة العليا أحكام الإعدام خلال 30 يوماً من صدورها. وقد تؤيد المحكمة العليا الحكم، أو تقبل الطعن وتأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى. وإذا رفضت المحكمة العليا الطعن يصبح الحكم نهائياً. ولا يمكن تنفيذ أي حكم بالإعدام إلى أن يصدق عليه المجلس الأعلى للقضاء. وقد أُجرِيَت المحاكمة في ظل تجدد الصراعات التي أدت إلى انهيار السلطة المركزية وانقسام مؤسسات الدولة في أواسط عام 2014. ومنذ ذلك الحين ارتكبت جميع الأطراف انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ومخالفات خطيرة للقانون الإنساني الدولي يُعَد بعضها من قبيل جرائم الحرب. وقلص العنف إلى حد بعيد قدرة المجتمع الدولي على متابعة الإجراءات وزاد نظام العدالة الجنائية ضعفاً على ضعفٍ.

الأسماء: سيف الإسلام القذافي، عبد الله السنوسي، البغدادي المحمودي، منصور ضو إبراهيم منصور، أبو زيد عمر دوردة، ميلاد سالم دامان، منذر مختار الغنيمي، عبد الحميد عمار وحيدة عامر، عويدات غندور النوبي أبوصوفة.

الجنس: ذكور